الفصل الرابع
الملامح العامة للبناء الاجتماعي في المجتمع اليمني

المبحث الأول: النظام السياسي.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظام الأسري.

المبحث الرابع: النظام التربوي.

المبحث الخامس: النظام الديني.

المبحث السادس: النظام الترفيهي.

تمهيد:

من أجل الوصول إلى معرفة حجم التغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، الناجمة عن الهجرة لابد من أن نتعرف الملامح الاجتماعية للبناء الاجتماعي في المجتمع اليمني لارتباطه القوي بموضوع الدراسة، وذلك لتأثر الأسرة بمرتكزات ذلك البناء الذي تعرض أيضًا لتأثيرات الهجرة، فاصبح هناك نوعُ من التأثير المتبادل بين نظام الأسرة وبقية النظم الاجتماعية، إذ تتضمن المصاحبات الاجتماعية للهجرة وظائف إيجابية ميسرة وأخرى سلبية معوقة وظيفيًّا لابعاد معينة في البناء الاجتماعي[٩٨].

ينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة بوصفها جزءًا من كيان المجتمع، فهي نظام مكون من أجزاء ويؤدي كل جزء وظيفته في ذلك النظام المكون للبناء الاجتماعي[٩٩]، الذي يتواشج مع بقية النظم الاجتماعية. ومن هذا المنطلق فإن الأمر يقتضي الوقوف على طبيعة البناء الاجتماعي ومحاولة تعرّف تكويناته وعلاقاته المختلفة وذلك انطلاقًا من أن كل تغير أو تعديل في النظام الاجتماعي أو في أحد أجزائه يودي ضرورةً إلى إحداث التغير في بقية الأجزاء الأخرى التي يتكون منها ذلك البناء.

فالتغير الذي يحدث في النظام الاقتصادي مثل ارتفاع الدخل وانخفاض ساعات العمل سيؤدي ضرورةً إلى تغيرات في النظام الأسري من قبيل زيادة رفاهية وقت فراغ الأسرة، وعلى هذا الأساس تكمن أهمية تناول البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني ليشكل خلفية عامة لموضوع الدراسة.

وقبل الدخول في تناول تلك الجوانب لابد من الإشارة إلى أن مفهوم البناء الاجتماعي، الذي يعد من المفهومات الاجتماعية الأساس لدى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إذ غالبًا ما يوصف بأنه شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية التي

٩٨- د. عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م، ص٣٠٩.

٩٩ - د. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

تربط بين الأفراد وتتمتع بالاستمرارية [١٠٠]، متضمنة أنساقًا ونظمًا تؤدي أدوارًا اجتماعية معينة[١٠١]. أي أن كل نظام يؤدي وظيفة جزئية في هذا البناء ومن ثم تتشابك ويتساند بعض هذه الوظائف مع بعضها الآخر، لذا لا يمكن دراسة أي نظام إلا في علاقته بالنظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي بصورة عامة [١٠٢].

وتأسيسًا على ذلك يتناول هذا الفصل أهم الملامح الاجتماعية لبناء المجتمع اليمني خلال مدة زمنية معينة، وهي المدة التي تمتد منذ ستينات القرن الماضي التي أعقبت قيام الثورة اليمنية [١٠٣❖] ١٩٦٢و١٩٦٣م وأتت بجملة من التحولات الجذرية في المجتمع اليمني، وحتى مدة إعداد هذه الدراسة، وسوف نحاول دراسة الوحدات البنائية التي يتكون منها المجتمع اليمني والعلاقات الاجتماعية التكاملية بين أجزائه المختلفة وذلك من خلال استعراض أهم الملامح الاجتماعية لأنظمة البناء الاجتماعي في اليمن وهي:

النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الأسري والنظام التربوي والنظام الديني والنظام الترفيهي، وسنتناولها تباعًا:

●●●

١٠٠- د. محمد عبده محجوب، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

١٠١- د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي- مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة، مصر، ١٩٦٥م، ص ٦٦. وللمزيد عن مفهوم البناء الاجتماعي، ينظر: د. علاء الدين جاسم البياتي، الراشديه، دراسة انثروبولوجيه اجتماعية، مطبعة النعمان، النجف الأشراف، العراق، ١٩٧١م.

١٠٢- د. محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط٢، دار غريب للطباعة،القاهرة،مصر، ١٩٨٢م، ص١٥.

(❖) تجدر الإشارة إلى إننا حينما نستخدم مصطلح الثورة اليمنية فهو اختصار لثورتي ٢٦ سبتمبر١٩٦٢م في شمال اليمن، وثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ م في جنوب اليمن.

المبحث الاول

النظـــام السيـاسـي

يـرى (هوبهـاوس) (HOP HOUSE) أن النظـام السياسـي مـا هـو إلا اقتبـاس لطبيعـة المجتمـع نفسـه ومـا يحتويـه مـن مظاهـر اجتماعيـة مـن حقـوق وواجبـات وعـادات وتقاليـد وسـلطة ومظاهـر علمانيـة ودنيويـة[١٠٤]، والحديـث عـن النظـام السياسـي في المجتمـع اليمنـي الـذي يمتـاز بالتعدديـة الاجتماعيـة يقتضـي التأمـل في معرفـة التطـورات التاريخيـة والسياسـية التـي مـرَّ بهـا اليمـن خـلال القـرن العشـرين قبـل تحقيـق وحدتـه في الثانـي والعشـرين مـن مايـو ١٩٩٠م بـين الدولتـين في الجنـوب والشـمال. ويرتبـط النظـام السياسـي في اليمـن بالنظـام القبلـي ارتباطًـا قويًّـا، إذ يعـدّ النظـام القبلـي في اليمـن جـزءًا مـن السـلطة السياسـية فهـو موجـود منـذ زمـن بعيـد، وسـابق علـى دخـول الإسـلام إلـى اليمـن، ويـدل علـى ذلـك هـو أن الدويـلات اليمنيـة القديمـة التـي سـبقت ظهـور الإسـلام كانـت مسـماه بأسـماء قبائلهـا كدولـة سـبأ، وحميـر، ومعـين، وحضـر مـوت[١٠٥].

فقـد كانـت القبيلـة ومازالـت تحتـل مكانًـا مرموقًـا في البنـاء الاجتماعـي والنظـام السياسـي في اليمـن، وتتمتـع بنفـوذٍ قـويٍ في الحيـاة الاجتماعيـة والسياسـية، إذ لـم تعـد تجمعًـا سـكانيًا تربطهـا عصبيـة معينـة فحسـب بـل هـي نظـام متكامـل لـه قوانينـه وتقاليـده يتولـى توزيـع الأعمـال بـين فئاتـه المختلفـة، فضـلاً عـن أنـه نظـامٌ تعاونـي يحـدد مسـالة الحقـوق والواجبـات.

ويتكـون المجتمـع اليمنـي مـن عـدد كبيـر مـن القبائـل المختلفـة وتتفـرع كل قبيلـة إلـى عـدد مـن العشـائر والأفخـاذ، ممـا جعـل هـذا التعـدد يتسـم بالطبيعـة المحليـة والانعـزال المكانـي [١٠٦]، لبقـاء القبائـل اليمنيـة منعزلـة مكانيًّـا لزمـن طويـل فـإن العـرف كان ومـا زال

١٠٤- د. عـادل عبـد الحسـين شـكارة، نظريـة هوبهـاوس في التنميـة الاجتماعيـة وتطبيقاتهـا علـى سياسـة تنميـة المجتمـع العشـائري في العـراق، مطبعـة دار السـلام، بغـداد، العـراق، ١٩٧٥ م، ص ٤٧.

١٠٥- د. نـزار عبـد اللطيـف الحديثـي، أهـل اليمـن في صـدر الإسـلام، الموسـوعة العربيـة للدراسـات، بيـروت، لبنـان، ١٩٧٨م، ص ٦٥.

١٠٦-ناصـر قائـد سـيف الدبحانـي، تداخـل المرجعيـات في تكويـن الشـخصية اليمنيـة، أطروحـة دكتـوراه في علـم الاجتمـاع غيـر منشـورة، جامعـة بغـداد، العـراق، ٢٠٠٠م، صِ٢١.

الأكثر شيوعًا في معالجة الكثير من القضايا والنزاعات، وقد أكدت بعض البحوث الميدانية أن الناس يفضلون طريقة العرف القبلي محل القانون عند الفصل في قضايا النزاع التي تنشب فيما بينهم، ولا يقتصر ذلك التفضيل على الريف فحسب بل في المدن اليمنية كذلك، لأن النسبة الكبيرة من سكانها هم من أصول ريفية.

لقد شكلت مرحلة الستينات من القرن العشرين منعطفًا جديدًا في تاريخ اليمن السياسي والاجتماعي تمثل ذلك في قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢م و١٩٦٣م الذي نتج عنهما نشوء نظامين سياسيين للحكم، فقد كانت اليمن تعيش قبل الثورة أوضاعًا مأساوية يسيطر عليها الجهل والتخلف والمرض والعزلة.

فشمال اليمن كان تحت السيطرة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، حتى جلاء تلك السيطرة سنة ١٩١٨م، وبعدها جاء الحكم الأمامي نظامًا سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا ودينيًّا بزعامة الأمام الزيدي [١٠٧]، الذي تمكن من فرض سلطته السياسية واحكام قبضته على شؤون البلاد بعد قضائه على منافسيه من القوى القبلية الأخرى.

وقد اتسمت سياسة الأمام بالعزلة وعدم السماح بفتح المنافذ على العالم الخارجي، مما جعل مدة حكمه يسودها التخلف والفقر والجهل والمرض، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من السكان نحو الهجرة إلى خارج اليمن لأسلوبه التسلطي وقسوته في الحكم [١٠٨]، إذ ركز جميع السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية بيده. ففي هذه المدة من حكمه كرست في المجتمع التفرقة القبلية والطائفية الدينية، فضلاً عن انعدام المشاريع التنموية، مما حدا ببعض سكان المناطق الشمالية للهجرة إلى مدينة عدن هربًا من تلك الأوضاع المعيشية، وعبر مدينة عدن تمكن بعضهم من الهجرة إلى خارج الوطن.

١٠٧-إيلينا جلو بفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية: ١٩٦٢-١٩٨٥م، ط١، ترجمة محمد البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء اليمن، ١٩٩٤م، ص ٤٥.

١٠٨- الفرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية، وسعيد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان،١٩٨٥م، ص ٤٥.

وعلى الرغم من ذلك القمع والتجهيل الذي مارسه الإمام لكن ذلك لم يمنع من قيام بعض الحركات التي تطالب بالتغيير والتحديث السياسي في المجتمع، كان من أبرزها قيام حركتي ١٩٤٨م و ١٩٥٥م، التي استهدفتا تغيير الحكم وتوجت هذه الحركات فيما بعد بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م التي قضت على النظام الإمامي، وفتحت عهدًا جديدًا حمل معه رياح التغير والخروج من دائرة العزلة وإعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية، التي أحدثت جملة من المتغيرات السياسية في نظام الحكم.

أما الجنوب فكانت مناطقه خاضعة لسلطات الاستعمار البريطاني منذ سنة ١٨٣٩م. إذ فرضت سلطات الاحتلال نظامًا استعماريًا استبداديًا على مناطق الجنوب، واتخذت من مدينة عدن قاعدة رئيسة لإدارة نظام الحكم.

لقد أحكم الاستعمار البريطاني قبضته على المدينة لموقعها وأهميتها في خطوط الملاحة الدولية ولخدمة مصالحه في المنطقة، وأوجد فيها نظام حكم يختلف عن بقية المناطق الجنوبية الأخرى، إذ كرس فيها سياسة العزلة والتفرقة وإثارة الفتن بين القبائل، الأمر الذي سهل سيطرته على مختلف مناطق الجنوب من خلال مساندته بعض رؤساء القبائل والمشايخ ظنًا منه أن هذا الوضع سيعيق أية انتفاضة ضده إذا ما قادته القبائل.

بيد أن ذلك الوضع لم يتحقق، إذ أدركت تلك القبائل واجبها الوطني في التحرر من سيطرة الاستعمار وبدأت في نشر الوعي الوطني بين أبناء المجتمع منذ وقت مبكر وأخذ يتصاعد في الجنوب وأدى إلى قيام الانتفاضات على الاستعمار البريطاني وأعوانه منذ ثلاثينات القرن الماضي، كانتفاضة القبائل في كل من العوالق ويافع وحضر موت والضالع، وساعدت تلك الانتفاضات على بلورة وعي عام تفاعل معه المجتمع وبدأ يأخذ اتجاه العمل المنظم نحو قيام الثورة المسلحة التي انطلقت في ١٤أكتوبر سنة ١٩٦٣م وحققت الاستقلال في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧م وقيام دولة وطنية مستقلة في الجنوب انتهجت نظام الحزب الواحد الذي استمر نحو قرابة ٢٥ عامًا، وهو ما عرف بنظام الحكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية « سابقًا «، التي أحدثت تغيرات سياسية وإدارية وثقافية في نظام الحكم الذي أنشأ المؤسسات

والوزارات الحديثة وحددت صلاحياتها القانونية وأصدر الدستور الذي حدد طبيعة ونظام الحكم.

لقد شكلت الثورة اليمنية خلال عامي ١٩٦٢م و١٩٦٣م في الشمال والجنوب مرحلة انعطاف جديدة وبدء لتحولات اجتماعية واقتصادية، لكن تلك التحولات لم تحقق الاستقرار في اليمن بسبب الصراع السياسي بين شطري اليمن الذي أدى إلى المواجه المسلحة بينهما في أحيان كثيرة، لجملة من الأسباب تتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية واختلاف التوجهات السياسية التي سار عليه النظامان السياسيان، والمعوقات التقليدية المتعلقة بالنظام القبلي، فضلاً عن معطيات الصراع الإقليمي والعالمي في المنطقة التي كان لها أثر كبير في مجريات الأحداث في اليمن.

فقد أتخذ كل نظام اتجاهًا سياسيًّا مختلفًا، إذ ارتبط النظام في الجنوب بالنظام الاشتراكي العالمي وكان حليفًا للاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة؛ في حين ظل النظام في الشمال مرتبطًا بدوائر مناوئة لتوجه الجنوب، الأمر الذي عكس نفسه على طبيعة تلك الصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها اليمن خلال هذه المدة، وانهمكت النخب العسكرية والحزبية في الجمهوريتين في أثناء الحرب الباردة بين الاشتراكية والرأسمالية في صراعات تناحرية أخذت شكل الانقلابات والانقلابات المضادة وحروب أهلية بين الزمر المختلفة[١٠٩]. حتى ظهرت ملامح التغير العالمي في بوادر انتهاء الحرب الباردة وتحقيق وحدة اليمن في سنة ١٩٩٠م، بين طرفي التحالف (الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب والمؤتمر الشعبي العام في الشمال) ، اللذين شكلا أول إئتلاف حكومي عقب قيام الوحدة، غير أنه بعد مدة قصيرة من هذا التحالف أخذت تبرز إلى السطح مشكلات دمج النظامين السياسيين المختلفين، فنشأت أزمة سياسية حادة بين الطرفين نتج عنها نشوب حرب أهلية مؤسفة في سنة١٩٩٤م[١١٠]،

١٠٩- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المجتمع المدني في اليمن، سلسلة ترجمات عن اليمن والجزيرة العربية، العدد٧،، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص٢٥.

١١٠- الهام مانع، القبيلة والدولة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سلسلة ترجمات عن اليمن والجزيرة العربية، العدد ١١، صنعاء، اليمن، ٢٠٠٣م،ص ٢٠-٢١.

أفضت إلى هزيمة الجنوب وانتصار الشمال حينما تمكن ما كان يعرف انذاك بجيش الجمهورية العربية اليمنية من هزيمة ما تبقى من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية [١١١]. وعمومًا فالنظام السياسي في الجمهورية اليمنية اليوم يتجه إلى ترسيخ النظام المؤسسي الذي يعتمد على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية التي بدأت في حرية الصحافة وفي الحياة السياسية منذ قيام الوحدة اليمنية في سنة ١٩٩٠م.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة في اليمن قد تأثرت بهذه الاوضاع السياسية، إذ نجد أن تيار الهجرة في جنوب اليمن خلال مدة الاستعمار البريطاني اتسم بحركة المهاجرين إلى خارج اليمن ولاسيما إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وأفريقيا، في حين شجع على الهجرة الوافدة على اليمن وخاصة من الهند خدمة لمصالحه ؛ غير أن تلك الهجرة نجدها قد اتخذت مسارًا آخر بعد استقلال الجنوب سنة ١٩٦٧م، إذ أصبحت تسير في تيارين الأول إذ تمثل في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ولاسيما إلى مدينة عدن العاصمة، والثاني أخذ يتجه إلى بلدان النفط المجاورة، أمّا في الشمال في أثناء الحكم الأمامي وحتى سنة ١٩٦٢م فقد أخذت الهجرة طابعًا آخرًا تمثل بالهجرة إلى مدينة عدن من بعض المناطق الشمالية القريبة إلى المدينة، فضلاً عن الهجرة إلى دول خارجية مختلفة، وقد اتسعت الهجرة بعد قيام الثورة سنة ١٩٦٢م إلى الخارج بسبب الحرب الأهلية في اليمن التي استمرت نحو سبع سنوات، ولاسيما الهجرات التي اتجهت إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما إلى المملكة العربية السعودية التي منحت المهاجرين من اليمن الشمالي رخص الإقامة دون كفيل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافًا في السياسة التي اتبعها كل من نظامي الحكم في الشمال والجنوب تجاه الهجرة، حيث شجعت السلطات في الشمال على الهجرة، بينما أخذت السلطات الجنوبية منحى آخر تمثل في تحديدها.

١١١-المركز العربي للدراسات الاسنرتيجية، المجتمع المدني في اليمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥-

أما بعد قيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن سنة ١٩٩٠م فإن الهجرة الداخلية اتسمت بالحراك الواسع من الريف إلى المدن اليمنية، مع حدوث هجرة معاكسة للعمالة اليمنية من دول الخليج وبعض الدول الأفريقية، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م.

●●●

المبحث الثاني
النــظام الاقتـصـادي

قبل الدخول في تحليل النظام الاقتصادي لابد من القول أن الذي يهمنا من ذلك النظام هو ليس العرض الاقتصادي المجرد، فذلك من اختصاص علم الاقتصاد، وإنما سنحاول جاهدين أن نبين مدى تأثير هذا النظام في حركة الهجرة الداخلية والخارجية منطلقين من حقيقة كون النظام الاقتصادي يرتبط بعلاقات تأثير متبادلة مع بقية النظم الاجتماعية، وعليه يمكن القول أن اليمن قد شهد تحولات عديدة في نظامه الاقتصادي بعد قيام الثورة اليمنية التي أخرجته من العزلة التي عاشها قبل قيام الثورة، التي أبعدته عما يجري في العالم المعاصر من تطور لمدة طويلة من الزمن، ومسببة حالة من الركود والجمود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما أعاق اكتشاف موارد اليمن المعدنية والنفطية، ولم تكن هناك أي صناعات تحويلية وفي الوقت نفسه لم تتمكن اليمن من تطوير الزراعة التي بقيت معتمدة على الأساليب التقليدية، الأمر الذي أوجد اختلالاً بين الموارد والسكان مما حمل قسمًا كبيرًا من اليمنيين على الهجرة منذ وقت مبكر إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا(١١٢).

لقد ظل اليمن سنوات طويلة، يعتمد على الإنتاج الزراعي فرعًا رئيسًا للإنتاج لذا فالاقتصاد اليمني هو اقتصاد زراعي رعوي في المقام الأول(١١٣).

إذ يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في البلد،إذ نجد أن نسبة (٦٠ – ٧٠ ٪) من إجمالي القوى العاملة اليمنية تعمل في هذا القطاع، ومع ذلك فإن هذا القطاع ظل يعاني الركود والتخلف الشديد بفعل اعتماد الزراعة على مياه الأمطار الموسمية بدرجة رئيسة وعدم وجود الحواجز والسدود التي تتولى تنظيم وتصريف مياه الأمطار والاحتفاظ بها إلى وقت الحاجة، فضلاً عن تخلف أدوات وعلاقات

١١٢- الامم المتحدة. التعاون الاقتصادي مع الجمهورية اليمنية وبقية دول منظمة الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣م، ص٣١.

١١٣- عادل الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن: تحليل سوسيولوجي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر،١٩٩٧م، ص ٧٣.

الإنتاج والاستحواذ غير العادل على ملكية الأرض الزراعية في اليمن الذي اتسم طابع الملكية فيه بالهيمنة الإقطاعية على الأراضي الزراعية الخصبة إذ كانت تلك الأراضي تعود ملكيتها إلى كبار العقاريين من الأمراء والسلاطين والملكيين، لأن اليمن ورثت من العثمانيين نظامًا اقتصاديًا تمثل بسيطرة الشيوخ والأمراء على أغلب الأراضي الزراعية وذلك بالاستحواذ على الأراضي الشاسعة التي كانت السلطات العثمانية قد أعطت زعماء القبائل الموالين لها حق تملكها بعد إن كانت تابعة للدولة، كما سيطروا على أراضي الفلاحين الصغار واشتروا بعض أراضيهم بأسلوب الإكراه[١١٤].

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذا النظام ما زال قائمًا إلى يومنا هذا، إذ يلاحظ أن كبار موظفي الدولة والقادة العسكريين يحظون بنصيب أكبر من الأراضي التابعة للدولة.

أمّا في الجنوب فقد شجعت السلطات البريطانية الإقطاعيين من الأمراء والسلاطين على زراعة المحاصيل الزراعية وزراعة القطن في المناطق القريبة من عدن وذلك لتزويد القوات البريطانية بالمواد الغذائية وتصدير القطن إلى بريطانيا[١١٥].

ومن جانب آخر أقدمت السلطات البريطانية على توزيع الأراضي الزراعية التابعة للإقطاعيين إلى بعض العمال الزراعيين عندما قام هؤلاء بالتحريض والتمرد على الاستعمار كما حصل لسلطان يافع (محمد بن عيدروس) الذي دعا الفلاحين لمقاومة الاحتلال لذلك أقدمت سلطات الاحتلال البريطانية على توزيع أراضي السلطان على الفلاحين بعد نزوحه إلى شمال الوطن في أثناء مطاردتها له.

لقد كان كبار العقاريين من أمراء وسلاطين وزعماء قبائل يستحوذون على أغلب الأراضي الزراعية في كل المناطق الزراعية الخصبة في تهامة و لحج و أبين وحضرموت ومأرب. ففي تهامة مثلاً كان (٩٠ ٪) من سكان المنطقة لا يملكون أي أراضي زراعية ويعملون لدى أصحاب الأراضي من كبار الملاك بينما(١٠ ٪) من السكان

١١٤- منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،١٩٩١م، ص ٤١٢.

١١٥- المصدر السابق نفسه، ص ٤١٢.

(الفلاحين) يملكون أراضي زراعية تتراوح مساحتها بين (١ – ٢٠) هكتارًا للملكية الواحدة[١١٦]، وهكذا كان الحال في بقية المناطق الزراعية.

لذلك فالملحوظ أن ملكية الأراضي الزراعية كانت في أيدي فئة قليلة من المجتمع، الأمر الذي ظهر في تردي الأوضاع المعيشية للسكان وتدهور النشاط الزراعي، فضلاً عن شحة الموارد المائية، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، وتفتت الملكية الزراعية وتناثرها ضمن المدرجات، الأمر الذي أعاق قيام مزارع كبيرة وواسعة تسمح بإدخال آلات زراعية حديثة إليها.

وقد دفع هذا الوضع بأعداد كبيرة من القوى العاملة في مجال الزراعة إلى الهجرة من الريف للبحث عن فرص عمل أخرى خارج اليمن أو صوب المدن الحديثة كمدينة عدن مثلاً، لتحولها إلى مركز تجاري وملاحي حيوي في تلك المدة ليس في اليمن فحسب في منطقة الجزيرة وشرق أفريقيا مما جعلها مركز استقطاب للمهاجرين من ريف الشمال والجنوب، وخاصة بعد إنشاء مصفاة الزيت البريطاني في عدن وتوسع مينائها في نهاية الأربعينات. لكن هذا التطور الاقتصادي الذي شهدته مدينة عدن في منتصف القرن الماضي كان محصورًا داخل المدينة ولم يمتد ذلك التطور إلى أطرافها والمناطق القريبة منها، إذ بقيت تلك الأطراف شأنها شأن بقية مناطق اليمن تعاني أشد الحرمان والعزلة، إذ ظلت التجمعات السكانية معزولة لدرجة كبيرة عن بعضها بحيث تكاد كل منطقة تكون اقتصادًا مغلقًا خاصًا بها.

لذا فقد كانت الأسرة وحدة إنتاجيه واستهلاكية، إذ اعتمدت كليًا على محصول نشاطها في الأرض الزراعية، فضلاً عن وجود بعض الصناعات الحرفية الخزفية والفخارية، وتربية الماشية، واستمر ذلك الوضع إلى بعد قيام الثورة، إذ بلغت قوة العمل في القطاع الزراعي نسبة (٧٠٪) تقريبًا من إجمالي القوى العاملة في الجمهورية اليمنية، ومع ذلك لم يحقق الفلاح نجاحًا كبيرًا وتطورًا ملحوظًا في العملية الاقتصادية،

١١٦- منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢-٤١٣.

لاعتماده بصورة رئيسة على الأمطار واستخدامه أساليب تقليدية في الزراعة، ومن ثم لم يتمكن من توفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو السلع الزراعية الأخرى اللازمة لإقامة صناعات تحويلية تعتمد على الإنتاج الزراعي، وظلت السلع الزراعية القابلة للتصدير محدودة للغاية، كما أنه لم يتمكن أيضًا من توفير فرص عمل جديدة للداخلين في سوق العمل مما أسفر عن زيادة معدلات البطالة في الريف والحضر على حد سواء، فقد قادت إلى زيادة حجم الهجرة إلى خارج اليمن التي أثرّت سلبًا في النشاط الزراعي في الريف بسبب هجرة الأيدي العاملة الشابة إلى خارج اليمن أو إلى المدن الرئيسة للالتحاق بأنشطة غير زراعية مثل الأعمال الإدارية والعسكرية التي استحدثت في المدن الرئيسة.

لكنه بعد مرور مدة زمنية من قيام الثورة اليمنية تم إحداث تحولات في مناحي الحياة المختلفة، إذ ترتب على التحول في النظام السياسي تحول في النظام الاقتصادي والعلاقات الإنتاجية، وبناء على ذلك فقد دخلت اليمن مرحلة جديدة في العلاقات الإنتاجية والاقتصادية اختلفت عما كانت عليه في المدة السابقة، إذ تم إلغاء نظام العزلة التي فرضتها الأنظمة السابقة، ووضع أمام الدولة الحديثة مهمة إعداد الخطط الاقتصادية والاستثمارية التي هدفت إلى تحسين ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ووضع أساس التنمية الاقتصادية، إذ أقدمت الدولة على إعداد المشاريع الإنمائية وادخال نظام البرمجة والتخطيط لأول مرة في المجتمع اليمني تمثل ذلك في وضع البرامج الإنمائية بدءًا بإعداد الخطط الثلاثية منذ سنة ١٩٧٠م في الجنوب، وسنة ١٩٧٣ م في الشمال التي أظهرت مؤشراتها نجاحات ملموسة في بعض مجالات التنمية، وركزت تلك الخطط على قطاع النقل والمواصلات للخروج من تخلف البنية التحتية في البلاد التي لا يمكن دونها من تطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية التي تؤدي إلى ظهور سوق واسعة تسهم في إيجاد الصناعات التحويلية والإنتاجية.

لقد حققت هذه الخطط الثلاثية مؤشرات جيدة في مجال رفع الخدمات التنموية. وجاءت بعدها الخطط الخمسية التي بدأت في سنة ١٩٧٥ م في الجنوب، وفي سنة ١٩٨٠م في

الشمال فوسعت من دائرة مشاريعها التنموية لتشمل قطاعات مهمة في الحياة الإقتصادية كالصناعات التحويلية والإنتاجية والزراعية والسلعية، ودخلت الخطط الخمسية الثانية مشاريع الاستثمار في مجال الاستكشافات النفطية والمعدنية وزيادة استثمار القطاعين االعام والخاص في مجال الصناعات التحويلية، ومنذ منتصف الثمانينات تم اكتشاف النفط بكميات محدودة، إذ لم يتجاوز إنتاجه عشرة ألف برميل يوميًا، ووصل في سنة ١٩٩٠م إإلى ما يقارب (٢٠٠) ألف برميل يوميًا [١١٧] ثمّ ارتفع حسب التقارير الرسمية لسنة ٢٠٠٣م إلى (٤٥٠) ألف برميل يوميًا.

وتشير الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء إلى أن نسبة الحيازة الزراعية بلغت (١١٩٩١٤) هكتارًا موزعة على (١١١٥٥١٥) حائزًا [١١٨]، مما يعني ذلك تفتت الملكية الزراعية بفعل زيادة السكان وارتفاع معدلات النمو في الجمهورية اليمنية.

وأنشأت الدولة البنوك الحديثة وأصدرت عمله يمنية جديدة وأقامت شركات مختلفة في القطاعات الاقتصادية وفتحت العلاقات التجارية والاقتصادية مع عدد من دول العالم. وأفادت اليمن من القروض والمساعدات لتمويل النشاط الاستثماري وخاصة في مجال البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وأنشأت عددًا من المرافق الاقتصادية في عواصم المحافظات والمدن الرئيسة الأمر الذي دفع بأعداد من أبناء الريف اليمني للهجرة والعمل في المؤسسات.

وشجعت الدولة الاستثمار في البلاد بيد أن هذه التحولات لم تحقق تقدمًا ملحوظًا في مجال امتصاص القوى العاملة وتحسين وضع العمال، إذ أظهر الوضع الاقتصادي عجز الدولة عن توفير فرص عمل جديدة للداخلين إلى سوق العمل، إذ نجد مثلاً أن الصناعات التحويلية لم تستوعب سوى (١٠ ٪) من القوى العاملة الأمر

١١٧-الأمم المتحدة، التعاون الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية وبقية دول الاسكوا، مصدر سبق ذكره، ص٧.

١١٨- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠م، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص٥٥.

الذي دفع بأعداد كبيرة من القوى العاملة الشابة للهجرة إلى خارج الوطن، ولاسيما إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي القريبة من اليمن حيث وصلت أعدادها إلى ما يقارب المليون وخمسمائة ألف عامل في منتصف الثمانينات وقد اعتمدت الدولة على تحويلات المهاجرين في سد العجز في الميزان التجاري وسددت جزءًا من النقص الحاد في العملات الأجنبية التي تعانيه اليمن وقد بلغت هذه التحويلات(٥٤,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي في منتصف الثمانينات[١١٩].

وقد أسهمت تحويلات المهاجرين في دول الخليج العربي في تمويل جزء من النشاط الاستثماري، فضلاً عن تحسين دخل الأسر إذ أدت إلى تطوير أنماط الاستهلاك الجديدة في المجتمع الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تتطلب زيادة كمية الاستيراد.

ويمكن القول أن الهجرة اليمنية قد قللت من حجم البطالة، إذ بلغت نسبة العاملين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي نحو خمس اليد العاملة خلال السبعينات والثمانينات، بيد أن حجم الهجرة المتجهة إلى تلك الدول تراجعت بعد انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات، وحرب الخليج سنة ١٩٩١م التي وجهت ضربة قاسية للنظام الاقتصادي في اليمن تمثلت في توقف تحويلات المهاجرين والمساعدات المالية التي كانت تقدم لليمن من دول مجلس التعاون الخليجي عندما عاد ما يقرب من (٧٣١) ألف مهاجر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى (٢٣٪) وأفرزت هذه العودة عددًا من المشكلات الاجتماعية تمثلت في صعوبة استيعاب المهاجرين العائدين في سوق العمل الداخلي وإدماجهم في المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن اليمن، منذ سنة ١٩٩٢م، أقدم على وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المعتمد على آلية السوق وفتح قنوات الاتصال مع الشركات والممولين الدوليين وفي مقدمتهم المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق البنك الدولي وصندوق

١١٩- الامم المتحدة، التعاون الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية وبقية دول الاسكواء، مصدر سبق ذكره،ص٤١.

النقد الدولي، وقد جاء هذا التحول إثر مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في جنيف في السنة نفسها لبحث اتجاه تحرير الاقتصاد اليمني وتعزيزه، وتعهدت الدولة على القيام ببرنامج شامل للإصلاح المالي والاقتصادي[١٢٠] مما أوجد مناخًا مناسبًا لجذب استثمارات القطاع الخاص في التنمية من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات له، ومنذ سنة ١٩٩٥م دخلت الدولة مرحلة العمل الفعلي في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ثم أدرج ضمنه برنامج الإصلاح الإداري، إذ أقدمت الدولة على إلغاء الدعم الذي كان يقدم للمواد الغذائية وإجراء الخصخصة لبعض مؤسسات القطاع العام وتعزيز العلاقة مع المؤسسات النقدية العالمية والدول المانحة، محاولة بهذه الإجراءات الخروج من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وارتفاع مديونيتها.

إذ نجد أن لتلك التغيرات الاقتصادية أثرها على الأسرة اليمنية فقد زادت من الأعباء الكبيرة على كاهل الأسرة التي تأثرت بهذه التحولات مثل إلغاء الدعم عن المواد الغذائية وخصخصة بعض مرافق القطاع العام التي سرّحت أعدادًا كبيرة من العمال إلى خارجه بحقوق منقوصة ليلحقوا بسوق البطالة، فضلاً عن تراجع الدولة عن سياستها الاقتصادية في توظيف الخريجين؛ كل ذلك ضاعف من هاجس الرغبة في الهجرة عند قطاعات واسعة من أبناء المجتمع اليمني.

●●●

١٢٠- طاهر مجاهد الصالحي، اتجاهات السياسة الاقتصادية في اليمن،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،سلسلة كتيبات عن اليمن، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص ١٧.

المبحث الثالث

النـظـام الأســـري

يشكل النظام الأسري دعامة أساسية في البناء الاجتماعي العام، وتزداد أهميته في المجتمعات التقليدية، إذ تتحمل الأسرة مسؤولة كبيرة في إعداد وتنشئة الأبناء. وحفظ تراث المجتمع وعاداته وقيمة ومعاييره ونقلها من جيل إلى آخر[١٢١].

فالمجتمع اليمني مجتمع تقليدي أبوي يتصف بناؤه الأسري بنمط العائلة الممتدة التي تخضع لنظام قائم على التماسك والتكافل وقوة القرابة ونفوذ السلطة الأبوية.

لقد ساد نمط الأسرة الممتدة في المجتمع مدداً زمنية طويلة، ولم يظهر الميل نحو الأسرة النووية، إلاّ منذ وقت قريب وذلك بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والانفتاح على الحياة الحضرية، وأدت الهجرة دوراً كبيراً في إنماء تلك الميول للتحول نحو الأسرة النووية؛ لكن ذلك التحول بقي محدود التأثير، إذ يلاحظ أن نمط الأسرة الممتدة لازال هو النمط الغالب مقارنة ببقية الأنماط الأسرية، ويعود السبب في ذلك هو إن النظام الأسري في المجتمع اليمني لازال يحث على تعدد الزوجات وحب الذرية كما هو الحال في بعض المجتمعات العربية الأخرى، « فالإنسان العربي بطبيعته يحب الأولاد ويرغب في إنجاب عدد أكبر منهم، لأن الأولاد عدة الأهل وعتادهم وعمادهم وأملهم [١٢٢]. فالرجل العربي كما يقال عرفيًا لا يصبح رجلاً يعتمد عليه ما لم يتزوج ويبني بيتًا ويتم نصف دينه [١٢٣].

ففي اليمن ينظر الناس نظرة استغراب للشخص الذي يكون في سن الزواج ولم يتزوج أو يتأخر عن سن الزواج وفي الوقت نفسه يترحمون على الإنسان المتزوج الذي لا ينجب أو ينجب إناثا فقط، لهذا فإن معدل العزوبية رجالاً ونساءً في اليمن منخفض عما هو عليه الحال في بعض المجتمعات الأخرى.

١٢١- د. علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٨٩م، ص٢٤٩.
١٢٢- د. سنا الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠.
١٢٣-د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

وتشجع الأسرة على الزواج المبكر، ولا يتجاوز متوسط العمر عند الزواج أكثر من عشرين سنة، وتشير المصادر إلى ارتفاع نسبة الخصوبة الكلية في اليمن إلى (٤,٨) طفل لكل سيدة، الأمر الذي ساعد على زيادة معدلات النمو السكاني الذي بلغ نحو(٣,٥ ٪) [١٢٤]. وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

وتضم الأسرة التقليدية في المجتمع اليمني أجيالاً عدة يعيشون معًا في منزل واحد وتحت سلطة رئيس الأسرة الجد وهو عادةً يكون أكبر أعضاء الأسرة سنًا وتشمل هذه الأسرة الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين والمتزوجين الذكور وزوجاتهم وأبنائهم، وأحيانًا تضم البنات المطلقات والأرامل وأبناءهن القصّر، كما تشمل أحيانًا أيضًا إخوان رب الأسرة الذكور مع زوجاتهم وأطفالهم .

وفي هذا الخصوص لا تختلف الأسرة اليمنية كثيرًا عن نمط الأسرة في المجتمع العربي التقليدي.

ويؤكد (باتاتي) (patati) أن الأسرة العربية أسرة ممتدة تنتسب إلى الأب وتقيم مع أقارب الأب وتخضع لسلطة الأب وسيطرته[١٢٥]، ويتمتع رئيس الأسرة في المجتمع اليمني بسلطة على جميع أعضاء الأسرة ويكون ملمًا بعادات وتقاليد وأعراف المجتمع المحلي ويقوم بتحديد مسار العلاقات وطبيعتها داخل الأسرة وخارجها، وقد تساعد على تقوية تلك السلطة كون أغلب سكان اليمن يعيشون في قرى ومناطق ريفية تمثل تجمعات سكانية صغيرة ومتناثرة، اتخذ شكل الأسرة فيها نظامًا اجتماعيًّا تسير أمورها على وفق ما يقره رئيس الأسرة وإخوانه وأبناؤه الكبار، وقد ساعد على ديمومة هذا النظام عوامل عدة منها وعورة المنطقة والصعوبة الجغرافية التي حالت دون ربط هذه التجمعات بشبكة من الطرق والمواصلات، فالأسرة تعيش في هذا العالم الصغير الذي ضعفت فيه فرص الخروج عن حدودها الطبيعية. فانحصر عالم الفرد

١٢٤- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠١م، مصدر سابق ذكره، ص١١.

١٢٥- نقلاً عن: عماد عبد اللطيف حسين،الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقا،، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غي علم الاجتماع، غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٩٤م، ص٩٥.

بأسرته الكبيرة والقرية وأقربائه وجيرانه، إذ تعيش الأسرة معظم حياتها في هذا العالم، مما كرس العزلة الاجتماعية التي قادت إلى ترسيخ نمط الأسرة التقليدية في المجتمع.

وعليه فالفرد يعمل ويتزوج وينجب ويهاجر من أجل أسرته ويموت في سبيلها إذا تعرضت للخطر، ويقتل ثأرًا لكرامتها. لذا أصبحت شخصية أفرادها تنصب في قالب واحد متشابه بحيث تتصف بالجمود والانطوائية وضعف العلاقات الاجتماعية خارج أسوارها [١٢٦]. وهذا يجسد ما ذهب إليه (أميل دوركهايم) حول طبيعة الأسرة في المجتمع القائم على التضامن الميكانيكي، كونها تمارس سلطة على سلوك الأفراد من خلال قوالب التنشئة الاجتماعية الجاهزة التي تعدهم بموجبها، وكلما زاد الاتجاه الجمعي في التنشئة الأسرية زاد التضامن الآلي داخلها[١٢٧]. ويذهب (ماكيفر) إلى أن الأسرة تمارس مسؤوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أية جماعة أخرى، فالرجال يحاربون ويكدون من أجل أسرهم طوال حياتهم [١٢٨].

لقد ظلت الأسرة اليمنية، زمنًا طويلاً تعتمد، على الحدود الدنيا من الاكتفاء الذاتي في معيشتها وحماية نفسها وحدةً اجتماعية واقتصادية، وقد استمر هذا الوضع حتى الخمسينات من القرن العشرين، إذ بدأت بعد ذلك رياح التغير تهب على المجتمع بصورة عامة وعلى الأسرة بصورة خاصة، فقد حدثت تغيرات في الأسرة اليمنية من حيث المسكن والملبس والعلاقات الاجتماعية، والميل نحو الأسرة النووية وقد ساعدت حركة الهجرة الداخلية والخارجية في اليمن في إحداث جزء كبير من تلك التغيرات.

١٢٦-خالد عبد الله طميم، جنوح الأحداث في اليمن: أنماط التحول الاجتماعي وأنماط الجناح في المجتمع اليمني، دراسة مقارنة بين الرعاية التقليدية والسياسية والاجتماعية لمدينتي صنعاء/ عدن، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٩٧م، ص٣٠.

١٢٧- د. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٦٧ م، ص٥٧.

١٢٨-ر. م، ماكيفر، واشارلز بيدج، المجتمع: الجزء الثاني، ترجمة السيد محمود العزاوي وآخرون، مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، القاهرة – نيويورك، ١٩٧١، ص٧٥٧ – ٧٥٨.

إن ما حدث من تحول في النظام الأسري لا يمكن فصله أو فهمه من غير معرفة تلك التغييرات التي حدثت في النظم الاجتماعية الأخرى، فقد توسعت العلاقات الاجتماعية للأسرة بمؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة، وأصبحت هناك مؤسسات اجتماعية تشارك الأسرة في تربية الأبناء وتنشئتهم الاجتماعية، وامتد الزواج إلى خارج حدود الأقارب والجوار، وقد كان لحركة الهجرة - كما أسلفنا - أثر واضح في ذلك، إذ نلاحظ أن الأسر الريفية التي انتقلت إلى المدينة وتداخلت في علاقات مع آخرين من خارج حدود الأقارب قد ساعدها ذلك على التصاهر مع أسر من مناطق مختلفة بفعل ما أحدثته الهجرة من قيام شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية. وعلى الرغم من التغير الذي أصاب الأسرة لكن روابطها القرابية لم تنتفِ، فالأسرة الصغيرة المهاجرة في المدينة أو في الخارج تبقى على تواصل مع الأسرة الكبيرة في الموطن الأصلي، وقد كان للمردود الاقتصادي للهجرة تأثير قوي في تعزيز هذا الترابط والتضامن والتكامل، فالمهاجر الذي ساعدته الهجرة على رفع مستوى دخله المادي يقوم بإرسال جزءٍ منه إلى أهلة وأقاربه في القرية، إيمانًا منه بقيم التضامن الجمعي التي تربى عليها.

أمّا عن وظائف الأسرة اليمنية فهي لا تختلف كثيرًا عن الوظائف العامة للأسرة التي تحدثنا عنها ضمن مفردات «وظائف الأسرة» التي تتجسد بالوظيفة الاقتصادية والإنجابية والدينية والتربوية والترفيهية مع بعض الخصوصيات في وظائف الأسرة اليمنية المهاجرة التي سنتحدث عنها في الجانب الميداني.

●●●

المبحث الرابع
النـظـام التـربـوي

كان نظـام التربيـة والتعليـم في اليمـن قبـل السـتينات مـن القـرن العشـرين محـدود النطـاق، إذ كان مقتصـرًا علـى بعـض المناطـق الحضريـة مثـل عـدن وصنعـاء وبعـض مراكـز التجمعـات الحضريـة الأخـرى وكان التعليـم يتـم في مـدارس محـدودة ومقتصـرًا علـى أبنـاء الطبقـة الحاكمـة وبعـض السـاكنين بالقـرب مـن هـذه المـدارس.

ولـم تكـن ظـروف الحيـاة المعيشـية آنـذاك تسـاعد الأعـداد الكبيـرة مـن الأسـر علـى إلحـاق أبنائهـا في تلـك المـدارس، الـذي كان علـى الغالـب لا يتعـدى المرحلـة المتوسـطة. ففـي مدينـة صنعـاء والحديـدة مثـلاً كان هنـاك مـا يقـرب مـن خمـس مـدارس ابتدائيـة ومتوسـطة وعسـكرية[١٢٩]، تلبـي حاجـات النظـام العثمانـي، وكان عـدد التلاميـذ في تلـك المـدارس لا يتجـاوز (٢٥٥٣) تلميـذًا وهـى نسـبة قليلـة جـدًا مقارنـةً بعـدد السـكان. ولـم يشـهد التعليـم في عهـد الإمـام الزيـدي أي تطـور يذكـر سـوى دار الأيتـام التـي أسسـها في صنعـاء.

أمّـا في الجنـوب فيرجـع بـدء التعليـم إلـى مـدة الاحتـلال البريطانـي عندمـا أدخـل التعليـم إلـى مدينـة عـدن وذلـك خدمـة لتلبيـة احتياجـات الاحتـلال للتأهيـل للعمـل في بعـض المؤسسـات الإداريـة في المدينـة حيـث لـم يكـن فيهـا سـوى عـدد محـدود مـن مـدارس التعليـم الابتدائـي والثانـوي لا تتعـدى أصابـع اليـد الواحـدة. وفي مرحلـة لاحقـة مـن الخمسـينات فتـح عـدد مـن المـدارس الابتدائيـة والإعداديـة في بعـض المـدن الحضريـة كمدينـة الحوطـة في لحـج، وجعـار وزنجبـار في محافظـة أبـين، والمـكلا، وغيـل باوزيـر، وسـيئون في محافظـة حضرمـوت.

١٢٩- فـاروق عثمـان إباظـه، الحكـم العثمانـي في اليمـن: ١٨٧٢- ١٩١٨م، الهيئـة العامـة للكتـاب، مصـر، ١٩٧٥م،ص ٤٢٠.

أمّـا الريـف اليمنـي الـذي يمثـل الأغلبيـة السـكانية فقـد حُـرم مـن فـرص التعليـم قبـل الثـورة، لذلـك ظلـت الأسـرة اليمنيـة تضطلـع بدورهـا الكامـل في مجـال إعـداد أبنائهـا وتأهيلهـم وتربيتهـم ليقومـوا بأدوارهـم في المجتمـع، إذ تتولـى الأسـرة تنشـئتهم الاجتماعيـة وتدريبهـم مهنيًّـا على وفـق أمكاناتهـا المتاحـة، فالفـرد يتلقـى التعاليـم الدينيـة والخلقيـة داخـل الأسـرة ويـزود بالقيـم الاجتماعيـة المختلفـة كاحتـرام كبـار السـن والعطـف على الصغـار وتقديـر الضيـف، والتحلـي بقيـم الكـرم والشـهامة، وأداب الحديـث والطعـام وطريقـة معاشـرة أبنـاء المجتمـع، فضـلاً عـن تعليمهـم بعـض آيـات القـران الكـريم لأداء الفـروض الدينـة منـذ الصغـر.

ومـن مظاهـر التعليـم التـي كانـت موجـودة في اليمـن قبـل الثـورة اليمنيـة وخاصـة في المناطـق الريفيـة، مـا كان يعـرف بـ «الكتاتيـب» التـي كان يتـم فيهـا التعليـم الأولـي المعتمـد علـى تحفيـظ القـرآن الكـريم وتعليـم أوليـات الكتابـة والقـراءة وكانـت تتـم في الأماكـن العامـة كالجوامـع أو في منـازل الفقهـاء أو تحـت الأشـجار، وكان هـذا النمـط مـن التعليـم مقتصـرًا على الأولاد الذكور ويسـتمر أشـهرًا عـدة حتـى يتـم حفـظ أجـزاء القـرآن الكـريم.

وكانـت تعـرف الفئـة التـي تقـوم بهـذا النـوع مـن التعليم بـ (الفقهاء أو السـادة) وتحصل نظيـر عملهـا هـذا علـى أجـر غيـر مشـروط يأتـي بـه التلاميـذ لمعلميهـم مـن المحاصيـل الزراعيـة التـي تنتجهـا الأسـرة كالحبـوب واللحـوم أو الألبـان والسـمن، وكان على التلميـذ زيـارة معلمـه في المناسـبات كالأعيـاد الدينيـة وتقـديم الهدايـا الواجبـة، ودعوتـه لحضـور مناسـبات الأفـراح التـي تقيمهـا أسـرة التلميـذ.

فقـد كانـت مهنـة التعليـم تحظـى باحتـرام المجتمـع وتقديـره، وتقـوم الأسـرة بمسـاعدة الفقيـه علـى متابعـة أبنائهـا وحثهـم علـى مراجعـة دروسـهم في المنـزل، أمـا تعليـم البنـات فـكان يتـم في المنـزل بواسـطة الأسـرة ويختصـر علـى تحفيظهـن بعـض آيـات القـرآن الكـريم لأداء فـروض الصـلاة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مراكز أخرى في اليمن كانت تقوم بالتعليم الديني الذي يتمثل (في حفظ القرآن الكريم وتجويده وبعض العلوم الفقهية والشرعية) ومن أشهر هذه المراكز مركز مدينة زبيد في محافظة الحديدة، ومركز مدينة تريم في محافظة حضرموت، إذ كان يقصدهما طلبة العلم من مختلف مناطق اليمن، ومن المناطق المجاورة في الجزيرة العربية، فضلاً عن أبناء المهاجرين اليمنيين في الخارج الذين يأتون إلى الوطن بغرض التزود بالعلوم الدينية ولاسيما أبناء المهاجرين في بعض الدول غير العربية.

وفي مرحلة لاحقة من الخمسينات عرفت منطقة قعطبه وهي منطقة تقع حاليًا في محافظة الضالع في وسط اليمن أي بين الشمال والجنوب هذا النوع من التعليم الذي كان مرحلة لاحقة للتعليم في الكتاتيب إذ استقطبت هذه المدينة أعدادًا كبيرة من أبناء المناطق المجاورة لمواصلة تعليمهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعليم مازال مستمرًا في اليمن وخاصة في منطقة (تريم) في (حضرموت) وعدد من المحافظات الأخرى حيث توجد المعاهد الدينية التي وسعت من مدى هذا التعليم.

وشهد اليمن تطورات في نظام التربية والتعليم بعد الثورة اليمنية حيث عمدت الدولة إلى إرساء قاعدة أولية لانتشار التعليم في مختلف المناطق اليمنية (ريفًا وحضرًا)، فقد كان ضمن أهداف الثورتين القضاء على الجهل والتخلف الذي ساد في العهود السابقة، فتم العمل على تأسيس سياسة تربوية وتعليمية تقوم على رفع مستوى وعي أبناء المجتمع بوصف التعليم إحدى الدعائم الرئيسة لبناء النظام التربوي وكانت هذه السياسة قائمة على مبدأ إلزامية ومجانية التعليم الأساس والعمل على النهوض بالبنية التحتية لمؤسسات التعليم المختلفة.

لقد شرعت الدولتان في الجنوب والشمال سابقًا توسيع دائرة التعليم في مختلف المناطق اليمنية، وقامت بإعداد برنامج شامل للقضاء على الأمية وتعليم الكبار منذ منتصف السبعينات وقد حقق نجاحًا لا بأس به في هذا الشان.

وقد أسهم التعاون الفني مع بعض الدول وخاصة العربية منها في تطوير الموارد البشرية اليمنية خلال العقود الماضية منذ عهد التنمية، إذ قامت بعض الدول مثل (مصر، العراق، سوريا، السودان) بإيفاد المدرسين للعمل في قطاع التربية والتعليم لسد النقص الكبير في الملاكات اليمنية نتيجة التوسع الكبير لهذه الخدمات التعليمية التي شملت جميع مراحل التعليم الأساس والثانوي والجامعي، كما استقبلت أيضًا هذه الدول وبعض الدول الصديقة الأجنبية أعدادًا كبيرةً من الدارسين اليمنيين في جامعاتها المختلفة، في المدة الماضية وفي المقابل قامت بعض الدول العربية كالكويت والسعودية والإمارات ببناء عدد من المؤسسات التعليمية في اليمن خلال المراحل السابقة.

وفي مراحلٍ لاحقةٍ من سبعينات وثمانينات القرن الماضي واصلت الدولة خططها وبرامجها التعليمية وبدأت بوضع اللبنات الأولى للتعليم الجامعي والفني، فقد تم في عام ١٩٧٠م تأسيس النواة الأولى لجامعة عدن وهي كلية التربية، كما تم في العام نفسه تأسيس كلية التربية بجامعة صنعاء. ووضع اللبنات الأولى للتعليم الفني والتقني في اليمن. و تشير الإحصاءات إلى زيادة مؤسسات التعليم الجامعي و الفني و ارتفاع إعداد الطلاب المتخصصين فيه على وفق آخر ألاحصائيات الرسمية ويبين الجدول (٤) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية.

جدول (٤) يوضح نوع التعليم وعدد مؤسسات التعليم وأعداد الطلاب والمدرسين في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠١م.

نوع التعليم / العدد	التعليم الأساسي ابتدائي ومتوسط	التعليم الثانوي	التعليم المهني معهد	التعليم الجامعي
مؤسسات التعليم	٩٩٣٠	٢٤٩	١٦	٧
إجمالي الطلاب	٣٤٠١٥٠٣	٤٨٤٥٧٣	٥٧٦١	١٦٧٧٣٠
إجمالي المعلمين	٩١٣٨٤	٥٤١٢	٥٧٠	٣١٣٧

❖ الجدول من إعداد الباحث، اعتمد على تجميع البيانات من تقرير الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠١م.

يتبين من الجدول (٤) المؤشرات الإحصائية التي حققها النظام التربوي في الجمهورية اليمنية حتى سنة ٢٠٠١ م، إذ يوضح ارتفاع حجم المؤسسات التعليمية من مدارس التعليم الأساس والثانوي والمهني فضلاً عن التعليم الجامعي، وهي زيادات ملحوظة قياسًا إلى البدايات الأولى قبل أربعين عامًا، إذ لم يكن حينها سوى عدد محدود للغاية من مدارس التعليم الأساس والثانوي، فضلاً عن الغياب المطلق للتعليم الفني والجامعي في المجتمع اليمني في تلك المدة، فقد كانت نسبة الأمية فيه تمثل نسبة عالية من السكان.

لقد ساعدت كل هذه التغيرات الكمية والنوعية التي حدثت في النظام التربوي والتعليمي على رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمجتمع اليمني، وخاصة في المناطق الحضرية مقارنةً بالمناطق الريفية وساعد ذلك على دعم الوظيفة التربوية والتعليمية للأسرة، ولاسيما في الريف حيث ظلت الأسرة سنوات طويلة هي المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية، كما ساعدت التغيرات في النظام التربوي على تقليص حجم الأسرة، إذ إن تعليم الشباب قد أخر سن الزواج، فضلاً عن رغبة المتعلمين في إنجاب عدد محدود من الأطفال والإتجاه نحو الأسرة النووية.

وعلى الرغم من انتقال الوظيفة التربوية وخاصة في أبعادها الرسمية إلى مؤسسات خارجية لكن الأسرة مازالت تنهض بمهمة الإشراف والمتابعة المستمرة لأبنائها في تنفيذ واجباتهم التعليمية في المنزل، ويقدم الوالدان والأخوة الكبار تلك المساعدة للأبناء لتسهيل مهمة استيعاب دروسهم وحثهم على التعليم وتزويدهم بالمعارف الأولية والقيم الاجتماعية التي تستلزمها حياتهم اليومية، وذلك ما ستوضحه الدراسة الميدانية، أما عن التلازم ما بين النظام التربوي والأسري والهجرة فنقول إن تركيز الخدمات التعليمية وخاصة التعليم الجامعي والمهني في المراكز الحضرية الرئيسة مثل صنعاء وعدن، والحديدة، وتعز، والمكلا وإب، أدى إلى زيادة معدلات الهجرة الريفية إلى تلك المدن للأفادة من خدماتها التعليمية، كما يلاحظ أن المكاسب التي حققها المهاجرون من الهجرة الخارجية أثرت في تحسين أوضاع أسرهم عن طريق نقل سكنها وخاصة المهاجرين من الريف للاستقرار في المراكز الحضرية للافادة من مختلف الخدمات في تلك المراكز ومنها التعليم.

●●●

المبحث الخامس

النـظـام الـديـنـي

يعد الدين من أقوى العوامل تأثيرًا في حياة المجتمعات، إذ يحقق التوازن النفسي والاجتماعي للفرد والمجتمع .

فقد كان اليمنيون من أول من آمن بالرسالة الإسلامية طواعية و هاجروا مع الجيوش العربية والإسلامية التي نشرت الإسلام في مختلف بقاع العالم ومثلوا قوة في هذه الجيوش الفاتحة، وفي مراحل لاحقة هاجر اليمنيون إلى شرق آسيا وإفريقيا وبلاد الأندلس حيث أسهموا في نشر الدعوة الإسلامية في هذه البلدان بفعل احتكاكهم بسكانها .

والإسلام هو الديانة الرسمية في الجمهورية اليمنية كما نصت علية المادة الثانية من دستور الجمهورية [١٣٠] والمجتمع اليمني مجتمع مسلم وتقليدي محافظ، ويدخل الدين في كل أوجه النشاط الإنساني في المجتمع، إذ تشكل التعاليم الدينية أهم العوامل المهمة والمسيطرة على حياة الإنسان اليمني.

ويرتبط النظام الديني ببقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع اليمني بعلاقة جدلية، فمنذ زمن بعيد ارتبط الدين بالنظام السياسي، وباسم الدين كان الإمام يمارس سلطته المطلقة وكان من يخرج عن طاعته يعد خارجًا عن الدين، فالجندي يبقى تحت طاعة الإمام و يعد نفسه مجاهدًا في سبيل الله [١٣١].

وقد أدى الدين دورًا مهمًا في البناء الاجتماعي في المجتمع اليمني، إذ أعطى مكانة مرموقة لبعض الجماعات في المجتمع كشريحة السادة أو الأشراف الذين يرجع انتماؤهم إلى سلالة (الرسول الأعظم محمد «ﷺ»). وفي مدة طويلة من الزمن

١٣٠-الجمهورية اليمنية، دستور الجمهورية اليمنية، وزرة الشؤن القانونية، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص ٩.

١٣١- محمد مصطفى الشعبيني، اليمن: الدولة والمجتمع، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ص ١٤٢.

شكل هؤلاء السادة الصفوة الأرستقراطية السياسية والدينية في المجتمع وعلى وفق المذهب الزيدي كانت شروط الإمامة تنص على أن يختار أو ينتخب الإمام من أوساط هذه الشريحة ولا يقبل أي شخص من خارجها حتى لو توافرت فيه جميع شروط الإمامة[١٣٢]، وظل الدين عنصرًا مؤثرًا إلى حد كبير في الحياة السياسية والاجتماعية التي مر بها اليمن خلال المراحل السابقة، وشكل المرجعية الرئيسة لقيام بعض الحركات والثورات التي قام بها اليمنيون ضد الغزاة والمحتلين الأجانب التي كان أهمها الثورة المسلحة التي قادتها الجبهة القومية ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن سنة ١٩٦٣ م.

وارتبط الدين أيضًا بالنظام الاقتصادي، إذ أدت التعاليم الدينية دورًا مهمًا في تحقيق التكافل الاجتماعي وتقويته، ومساعدة المحتاجين والفقراء واليتامى من خلال الالتزام بالتعاليم الدينية التي تحث الميسورين والأغنياء في المجتمع على تقديم العون للمحتاجين من خلال فريضة الزكاة، إذ يقوم الجامع بهذا الواجب الديني، فضلاً عن الجمعيات الخيرية والإسلامية والأهلية التي تضطلع بعملية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والخيرية، وتدعو للعمل التكافلي في المجتمع والترابط الاسري المستند إلى القيم الدينية والاجتماعية.

ويعد الدين المصدر الأساس لكل التشريعات والقوانين في المجتمع على وفق ما أكده دستور الجمهورية اليمنية الذي نص على أن «الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات..»[١٣٣].

إن قانون الضرائب والواجبات وتحصيل الزكاة وقانون الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين الوضعية تستمد شرعيتها ومضامينها من روح التقاليد والتعاليم الدينية في الشريعة الإسلامية.

١٣٢- د. قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٨٦م، ص١٤٤.

١٣٣- دستور الجمهورية اليمنية، مصدر سبق ذكره،ص١٠.

وتقوم وزارة الأوقاف والإرشاد بالإشراف على دُور العبادة وأراضي الأوقاف وتنظيم إيراداتها وتزّود أئمة المساجد بالخطب والإرشادات اللازمة كما نصت عليها التعاليم الدينية في القرآن لكريم والسنة النبوية الشريفة، وتنتشر في اليمن المعاهد العلمية الدينية التي كانت واقعة تحت إشراف هيئة خاصة تسمى هيئة المعاهد العلمية[١٣٤❖] وتتداخل مع مهام وزارتي التربية والتعليم ووزارة الأوقاف والإرشاد، وتوجد في اليمن هيئة عليا لعلماء المسلمين يتولون إصدار الفتاوى الدينية عندما تقتضي الحاجة ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن المسلمين في اليمن ينقسمون إلى طوائف ثلاث هي:

الطائفة الزيدية:

يرجع نسب هذه الطائفة الدينية إلى الإمام (زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) «رضي الله عنهم» وتعود هذه الطائفة إلى إحدى فرق الشيعة. وتتركز الطائفة الزيدية في المرتفعات الشمالية والسهول الواقعة شرق البحر الأحمر والمنطقة الصحراوية شمالاً [١٣٥].

الطائفة الشافعية:

وهي طائفة سنية مؤسسها (أبو عبد الله محمد إدريس الشافعي) الذي ينتمي إلى مدينة مكة، والمتوفى في القاهرة سنة ٨٢٠م [١٣٦]، وتتركز في المناطق الساحلية والمناطق الجنوبية والشرقية في اليمن، وتشكل نسبة اكبر من الطائفتين الزيدية والإسماعيلية.

الطائفة الإسماعيلية:

وتنتمي إلى أتباع الإمام (إسماعيل بن جعفر الصادق)، وهي قلة قليلة جدًا مقارنةً بالطائفتين الاخريين (الزيدية والشافعية)، وتتركز في منطقة (حراز) في المرتفعات الشمالية.

(❖) تجدر الإشارة إلى أن الهيئة الخاصة التي كانت تسمى بهيئة المعاهد العلمية كانت إلى وقت قريب تقوم بالأشراف على المعاهد العلمية والغيت بقرار وزاري سنة ٢٠٠٢ م نص على إلحاق الهيئة والمعاهد بوزارة التربية والتعليم ومع ذلك مازال الخلاف قائمًا حول ذلك.

١٣٥- جريجوي جويس، العلاقات اليمنية السعودية، ط١، ترجمة ساميه الشاميوطلعت، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م، ص٣٥.

١٣٦-محمد مصطفى الشعبيني، اليمن: الدولة والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

والجديـر بالذكـر أن الطوائـف هنـا ذائـبً بعضهـا ببعـض، ولـم يبـق منهـا في الغالـب إلا الاسـم أو بعـض المظاهـر الشـكلية في العبـادة؛ امـا المعاملـة الحياتيـة فتتـم بالاهتـداء بالقـران الكـريم والسـنة النبويـة الشـريفة، ولـم تحصـل أي صراعـات بسـبب الانتمـاءات الطائفيـة بحسـب علمـي، فاليمـن وإن كانـت تكثـر فيـه الصراعـات القبيليـة لكنهـا لـم تكـن لأسـباب طائفيـة بـل بسـبب النـزاع علـى الاراضـي والثـأر.

●●●

المبحث السادس

النـظـام الـتـرفـيـهـي

الترفيه أو الترويح هي مجموعة أنشطة يقوم بها الفرد بصورة تلقائية بقصد الترفيه عن النفس أو طلبًا للراحة أو لتنمية مواهبه وقدراته الثقافية والاجتماعية والإبداعية بعد الانتهاء من واجباته العملية والأسرية.

وتسهم هذه الأنشطة الترفيهية في تنمية شخصية الفرد وتكسبه أساليب الحياة السوية وزيادة قدرته على النمو والإنتاج [١٣٧].

وقد قسم (ريلتز) الأنشطة الترويحية على ثلاثة أنواع هي: الايجابية، والاستقبالية،والسلبية.

فالأنشطة الإيجابية يكون فيها الفرد عنصرًا فعالاً، كاشتراكه وممارسته الأنشطة الرياضية أو ممارسة الرسم أو الاشتراك في الفرق الفنية والمسرحية.

وأمّا النوع الثاني وهي الأنشطة الاستقباليه، فيكون فيها الفرد في حالة استقبال المستمتع بهذا النشاط مثل مشاهدة التلفاز أو الاستماع إلى الراديو والقراءة وغيرها.

في حين يتمثل النوع الثالث بالأنشطة السلبية والمقصود بها إبقاء الفرد في حالات الاسترخاء والنوم أي البقاء دون ممارسة أي نشاط كما في النوعين السابقين.

وقد أعطى أهمية للنمط الأول الإيجابي [١٣٨]. ويتحدد النظام الترفيهي بالأنشطة الترويحية والترفيهية في المجتمع التي يلجأ إليها الناس لقضاء أوقات فراغهم للترويح عن النفس والابتعاد عن دائرة الإجهاد والعناء اللذين يتعرضون لهما خلال انهماكهم في الحياة اليومية.

١٣٧- د. إحسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثمار ة، دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص١٧.

١٣٨- د. عطيات محمد خطاب، أوقات الفراغ والترويح، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٤٤.

ومنذ القدم مارس اليمنيون عدداً من الأنشطة الترفيهية التي اختلفت من زمن إلى آخر حسب معطيات كل زمن بدءًا بتلك الأنشطة للترويح عن النفس في إطار الأسرة، إذ يجتمع أعضاؤها ويتداولون الأحاديث المسرة في أوقات فراغهم ويتولى كبار السن سرد الطرائف والقصص والحكايات الشعبية ذات المعاني والدلالات العميقة، وتقوم الأسرة على وفق الأمكانات بإيجاد مواقع للعب الأطفال وتوفير بعض الألعاب الشعبية المصنوعة من المواد البسيطة المأخوذة من الأشجار والطين، والألعاب المعتمدة على الرسم على الأرض ولازالت كثير من هذه الألعاب الشعبية تمارس إلى يومنا هذا في بعض المناطق اليمنية.

وتجعل الأسرة من المناسبات العامة والخاصة فرصًا للتسلية والترويح عن النفس، إذ تعمل على إطالة أيام الزواج والأعياد كونها مناسبات يقضي فيها المرء أوقاتًا ترفيهية قد لا يجدها في الأيام العادية.

فالزواج في القرية اليمنية يعد مناسبة ليس للعريسين بل لكل أبناء القرية الذين يهيئون أنفسهم للمشاركة في هذه المناسبة، ففي منطقة يافع مثلاً يتصل أهالي القرية ببعضهم ويحرص المهاجرون في الداخل أو الخارج من أبناء القرية على حضور مثل هذه المناسبات.

لقد اتسعت أماكن الترفيه في الوقت الحاضر، ولاسيما في المدن إذ بإمكان الفرد التوجه إلى هذه المواقع الترفيهية في أية لحظة إذا ما أراد ذلك.

وقد اهتمت الدولة بإيجاد جملة من الوسائل التي تحقق فرص الترفيه لأعضاء المجتمع، إذ أنشأت المتنزهات العامة في المدن وزودتها ببعض التجهيزات اللازمة وأصبح الناس يرتادونها باستمرار، صغارًا وكبارًا على حد سواء لقضاء أوقات فراغهم كالأندية الثقافية والرياضية ودور السينما والمسارح والحدائق العامة، ودخلت المجتمع حديثًا ما يسمى بمقاهي الانترنت، فضلاً عما قدمته التكنولوجيا من وسائل ترفيهية يُفيد منها الإنسان كالتلفاز والراديو والحاسوب والأدوات الرياضية وغيرها من أدوات الترفيه والتسلية.

لكن أبرز الفرص للقاء الناس والجلوس طويلاً هي تلك الجلسات التي يتم فيها مضغ القات [١٣٩]، وهي ظاهرة عامة وعادة معروفة في اليمن، إذ يتم تناول القات بصورة واسعة، إذ يقضي الناس اوقات فراغهم في جلسات القات اليومية وبصورة مستمرة في مجالس خاصة لها طقوسها، إذ يجتمع الرجال في هذه المجالس الكبيرة ليتبادلوا الأحاديث العامة وتستمر ساعات طويلة حتى المساء. كما وللنساء أيضًا مجالسهن الخاصة التي يتناولن فيها القات في بعض المناطق اليمنية [١٤٠].

وتترك هذه الظاهرة آثارًا إيجابية وسلبية في آن واحد، أمّا عن آثارها الإيجابية فهي فرص للقاء بين الناس والشعور بالراحة بعد يوم من العمل، وأمّا آثارها السلبية التي تفوق الأثار الإيجابية فتتجسد بتأثير القات السلبي في صحة ووقت وميزانية الفرد والأسرة في اليمن.

●●●

١٣٩-القات شجرة تزرع في اليمن وبعض الدول الأفريقية، فهي دائمة الاخضرار يتناولها الناس في المجتمع عن طريق مضغ أغصانها وأوراقها الرطبة بطريقة بطئية جدًا، توضع في الفم ويتم امتصاص مائها بصورة بطيئة إيضًا، وهي تعطي لمتناوليها شعورًا بالنشوة والانشراح، ويتم تناولها في مجالس خاصة لها طقوسها ويتم تجهيز هذه المجالس على نحو جيد واحضار المشروبات الغازية والقهوة اليمانية والمياه الباردة التي عادة ما يتم تناولها مع مضغ القات بحسب رغبات متعاطية، وتبدأ هذه الجلسات بعد تناول وجبة الغداء في الظهيرة وتستمر حتى المساء.

١٤٠- لاتنتشر ظاهرة تعاطي القات بين النساء كما هي علية عند الرجال، إذ يلحظ اختفاء تناول القات بين النساء في كثير من المحافظات ولاسيما في الجنوب.